المحاضرة الثامنة- أنشطة البنوك الإسلامية.

تتعدى وظيفة البنك الإسلامي كونه بنك تجاري يقوم بعملية الائتمان أو الاستثمار وتقديم الخدمات البنكية إلى كونه بنك تنموي يشبه إلى حد كبير البنوك التنموية المتخصصة، طالما يعمل على استثمار كافة أمواله في مشاريع استثمارية بطريقة مباشرة. بالإضافة إلى أن البنك الإسلامي يقوم بدور كبير في خدمة المجتمع من خلال عدة خدمات اجتماعية يقوم بها.

وبالتالي تمارس البنوك الإسلامية كافة الأنشطة التي من شأنها تحقيق الأهداف المنتظرة منها، ويمكن تقسيم هذه الأنشطة إلى:

أولا- تقديم الخدمات المصرفية:

تقوم البنوك الإسلامية بكافة الخدمات المصرفية اللازمة، حيث تتم فيها معظم النشاطات التي تتم في البنوك التجارية، وعلى نحو بحيث لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية. فيمكن لهذه البنوك أن تحصل على مقابل لهذه الخدمات بعيدا عن الفوائد الربوية وذلك في شكل أجر أو عمولة أو مصاريف. ويشترط في الأجر سواء كانت بدلا للمنفعة أو ثمنا لها أن يكون معلوم، بمعنى أن يكون قابلا للتحديد، ولا يشترط أن يكون معين المقدار جملة، والمقصود هو تجنب الجهالة المفضية إلى نزاع، وقد يأخذ الأجر شكل العمولة. وتفاديا لأية شبهة فانه ينبغي ربط العمولة كأجر بالخدمة طبقا للعناء والجهد المبذول.

ثانيا - تعبئة وقبول الأموال:

تعمل البنوك الإسلامية على تشجيع السلوك الادخاري، ومحاربة الاكتناز، وتقوم بتعبئة المدخرات تمهيدا لتوظيفها في الأنشطة الاستثمارية المختلفة، التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

وفيما يلي نذكر أهم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية، والتي يمكن تقسيمها إلى مصادر داخلية وأخرى خارجية.

I. المصادر الداخلية للأموال:

تتمثل المصادر الداخلية في رؤوس أموال هذه البنوك، والاحتياطات والأرباح المحتجزة والمخصصات كما يلي:

1. رأس مال المساهمين:

هو ما يدفعه المؤسسون والمساهمون عند إنشاء البنك مقابل قيمة اسمية للأسهم المصدرة وحسب النسبة التي يحددها قانون البنك المركزي.

2. الاحتياطات:

يتم تكوينها أساسا لدعم المركز المالي للبنك لمواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل حفاظا على رأس المال وبناء سمعة جيدة للبنك، ويكون هناك احتياطي خاص (اختياري) لتغطية نفقات معينة مثل اندثار المباني والأثاث، كما قد يقوم البنك بحشد بعض الأرصدة تعوضه عن الخسارة

وذلك بما يتحقق له من فوائد ومكاسب أوقات اليسر، ويقوم بحشد هذه المبالغ عن طريق خصص معينة من الأرباح.

3. الأرباح المحتجزة:

يتم ترحيلها لغرض مالي واقتصادي ضمن حقوق الملكية.

II. المصادر الخارجية للأموال:

وتتمثل أهم هذه المصادر فيما يلي:

1. الحسابات الجارية:

فالحساب الجاري الدائن الذي يحصل عنه البنك العمولة والمصاريف حلال شرعا، فطبيعة هذه الحسابات في البنوك الإسلامية إنما حسابات يودع فيه العملاء ويسحبون دون فوائد، وهذه الحسابات الجارية تعتبر مصدرا للتمويل قصير الأجل يمكن للبنك أن يستخدمه في إتاحة التمويل قصير الأجل لمقابلة الاحتياجات التمويلية الطارئة لذوي الأنشطة الإنتاجية المتنوعة في المجتمع، وتوفير السيولة اللازمة لمشروعات البنك الاستثمارية والتي تحتاج من وقت لآخر إلى مثل هذا النوع من التمويل.

2. الحسابات الادخارية:

يهتم البنك بجذب الودائع الادخارية لتحقيق هدف عام من أهدافه وهو نشر وتدعيم السلوك الادخاري، إذ أن هذه الحسابات تؤدي وظيفة هامة بالمساهمة في توفير السيولة اللازمة للبنك الإسلامي لتغطية نسبة الاحتياطي النقدي ومقابلة الاحتياجات التمويلية لاستثماراته. وقد يقرر مجلس إدارة البنك تخصيص جزء من الأرباح يوزع على المدخرين كحوافز مالية لمن يسمحون للبنك باستخدام مدخراتهم.

3. الحسابات الاستثمارية:

يودع العملاء الأموال في هذه الحسابات بدون تحديد مدة أو لمدة محددة، ويفوض أصحابها البنك في استثمارها.

وتعتبر هذه الأموال السند الأساسي لعمليات البنك الإسلامي، كما تعتبر أحد أهم النقاط التي تميز هذا البنك عن غيره من البنوك التقليدية، والجدول التالي يلخص الاختلافات الجوهرية بين الحسابات الاستثمارية في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية:

الجدول رقم (01): الفرق بين الحسابات الاستثمارية في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

وجه الاختلاف	الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية	الودائع الاستثمارية في البنوك التقليدية
ملكية الوديعة	تستمر ملكية المودع لأمواله مما يحمله مخاطر استثمارها ويجعل من حقه المشاركة في الأرباح.	تنتقل ملكية المال المودع إلى البنك، وبالتالي فإن المال يصبح دين في ذمة المصرف مما يحرم دفع أي زيادة للمودع.
الأرباح والخسائر	يتحمل المودع الخسائر بنسبة مساهمته في رأس مال المضاربة في حالة الخسارة،	لا يتحمل المودع أي خسائر في حال حدوثها، ولا علاقة له بأرباح استثمار

	ويأخذ حصته المتفق عليها من الأرباح في حالة تحقق الأرباح.	أمواله بل له عائد محدد سلفا بغض النظر عن نتائج استثمار ماله.
نوع العقد	عقد مضاربة جائز شرعا.	عقد إجارة على النقد غير جائز شرعا (عقد ربوي).
ضمان العائد	العائد غير مضمون بالنسبة للمودع وغير محدد، فله فقط حصة شائعة من الربح، ويتحمل الخسارة في حالة حدوثها.	العائد مضمون بالنسبة للمودع ومحدد سلفا بغض النظر عن نتائج أعمال البنك الربوي.

المصدر: محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، (2010)، ص: 211.

ثالثا ـ توظيف الموارد المالية للبنوك الإسلامية في الأنشطة الاستثمارية:

تتعدد الأنشطة التمويلية (الاستخدامات/التوظيفات) للبنوك الإسلامية، حيث تؤدي دور كل من البنوك التجارية والبنوك المتخصصة، وبنوك الاستثمار والأعمال، وتنقسم أساليب توظيف الموارد لدى البنوك الإسلامية إلى مجموعتين رئيسيتين:

I. المجموعة الأولى:

وهي أساليب الاستثمار المباشر، والتي تكون بالمساهمة المباشرة في رؤوس أموال المشروعات الاستثمارية، والتي تعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وتغطي كافة أوجه النشاط الاقتصادي، وتساعد بشكل أساسي في عملية توفير متطلبات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

II. المجموعة الثانية:

وهي أساليب الاستثمار بالمشاركة مع الغير وتأخذ المشاركات مع الغير في البنوك الإسلامية، عدة أساليب يأتي ذكرها في المبحث الثالث والرابع من هذا الفصل.

رابعا ـ الأنشطة الاجتماعية للبنوك الإسلامية:

تتعدد هذه الأنشطة وتتنوع منها:

- تشجيع أصحاب الدخول المحدودة على الادخار، وإتاحة الأوعية الادخارية المناسبة لظروف صغار المدخرين، وإتاحة وتسيير التمويل للحرفيين وأصحاب المشروعات الصغيرة، وإصدارهم المعلومات الاقتصادية والفنية اللازمة لمشروعاتهم؛
- توجيه الاستثمارات لخدمة المجتمع الذي تعمل فيه هذه البنوك؛
- إخراج الزكاة المستحقة في أموال هذه البنوك وتلقي الزكاة، وعموم الصدقات والهبات، من الراغبين، وإدارة هذه الأموال واستثمارها إلى حيث إخراجها إلى مستحقيها، ومنح القروض الحسنة مع تيسير سدادها للفقراء والمساكين والمحتاجين من القادرين على العمل؛

وبالتالي هذه الأنشطة التي تقوم بها البنوك الإسلامية، جعلتها مميزة عن غيرها من البنوك التقليدية، مما ساهم في انتشارها وتطورها على المستوى الدولي.